المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	بلال، السيد حسن سالم
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	343 - 384
رقم MD:	1179869
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الشركات المساهمة، حوكمة الشركات، لجنة المراجعة، الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية، المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، البورصة المصرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1179869

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

بلال، السيد حسن سالم. (2019). أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية.مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع2، 343 - 384. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1179869

إسلوب MLA

بلال، السيد حسن سالم. "أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية."مجلة الدراسات والبحوث المحاسبيةع2 (2019): 343 - 384. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1179869

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

"دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

دكتـــور
السيد حسن سالم بلال
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ملخص (Abstract)

تختبر هذه الدراسة أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وذلك من خلال ثلاث متغيرات مرتبطة بتطبيق لجنة المراجعة، وهى عدد إجتماعات لجنة المراجعة، إستقلال أعضاء لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، بالإضافة إلى أربع متغيرات ضابطة، وهى حجم مكتب المراجعة، تركز الملكية، حجم الشركة، والرفع المالى. توصل الباحث باستخدام نموذج الانحدار المتعدد إلى علاقة موجبة بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، بينما لا توجد علاقة بين (عدد إجتماعات لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة) ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وذلك من خلال الاعتماد على عينة مكونة من ٩٦ شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية وتنتمى إلى قطاعات غير مالية خلال عام ٢٠١٦م.

الكلمات الدالة: *لجنة المراجعة،المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة،الإفصاح.*

١. مقدمة

تمثل المعلومات عنصراً هاماً فى إتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركات، لذلك تعتبر الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات التى من شأنها أن تؤثر على كفاءة الأسواق وتحقيق العدالة والحماية للمستثمرين وأصحاب المصالح، ويعنى الإفصاح الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق و المعلومات المالية وغير المالية التى تهم المستثمرين والأطراف ذوى العلاقة وكافة أطراف مجتمع الاستثمار ووضعها فى متناول تلك الأطراف وبشكل عادل وفى الوقت المناسب ليتسنى لهم الإستفادة منها فى صناعة وترشيد قراراتهم المختلفة (دليل الحوكمة المصرى،٢٠١٦: ص. ٣٥).

وتعد القوائم المالية أحد أهم مصادر الحصول على المعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للشركات، وتقع مسئولية إعداد تلك القوائم على عاتق الإدارة، وهنا توجد مفارقة حقيقية، حيث أن الإدارة لديها معلومات عن أنشطة الشركات التى يديرونها، معلومات لا تتوفر لغيرهم عن الحقيقة الاقتصادية للشركة، وعن نتائج عملياتها وأنشطتها، ومن ثم فإن الإدارة لديها إدراك مباشر لتلك الحقيقة الاقتصادية إلا أن تصويرها لتلك الحقيقة قد يخضع لكثير من مخاطر التفسير، فضلاً عن حوافزها الذاتية والضغوط التى تعمل تحت وطأتها مما قد يجعل من الصورة التى تعكسها فى تقاريرها المالية غير مطابقة للحقيقة الاقتصادية ولا تتسم بالتالى بالموضوعية (أبوالعز، ٢٠١٩: ص. ٦٨ -٧٠). ومن هنا تظهر أهمية البحث عن كيفية تحقيق جودة التقارير المالية.

أدى حدوث الانهيارات المالية للشركات خاصة في الدول المتقدمة إلى اهتزاز وضعف ثقة المستخدمين خاصة المستثمرين في التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات، مما استدعى أهمية البحث عن كيفية ضبط وتحقيق جودة تلك التقارير المالية للوصول بها إلى درجة يمكن من خلالها إعادة الثقة في التقارير المالية خاصة لدى المستثمرين لأهمية قراراتهم الإستثمارية فى سوق المال. ومن الآليات التي يمكن أن تضبط جودة التقارير المالية لجان المراجعة، حيث أن تفعيل دورها بالشركة قد يضفى الثقة علي جودة التقارير المالية، ولاشك أن قيام تلك اللجان بمهامها بكفاءة وفاعلية يتطلب ضرورة توافر عدة خصائص بها مثل استقلال لجان المراجعة، والخبرة المالية أو المحاسبية، وحجم هذه اللجان، ودورية اجتماعاتها (دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨).

وتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة نوعاً من أنواع تعارض المصالح (دليل الحوكمة المصرى، ٢٠١٦). وقد إستهدف معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥) الصادر فى ٢٠٠٦ والمعدل فى ٢٠١٥، والذى يعد ترجمة لمعيار المحاسبة الدولى رقم (٢٤) " الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة" إلى"التحقق من أن القوائم المالية للمنشآت تتضمن الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه إلى احتمالية تأثر المركز المالى والأرباح أوالخسائر بوجود الأطراف ذوى العلاقة وبنتيجة المعاملات معهم وأرصدتهم القائمة بما فى ذلك الإرتباطات" (معيار المحاسبة المصرى "١٥": ٢٠١٥). كما عرف معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥)

المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بأنها " تبادل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات فيما بين المنشأة المصدرة للقوائم وطرف ذو علاقة بغض النظر عن وجود ثمن تم تحميله لهذا التبادل" (معيار المحاسبة المصرى "١٥": ٢٠١٥).

وتتحمل لجنة المراجعة Audit Committee كآلية من آليات حوكمة الشركات مسؤولية التأكيد على أن جميع إفصاحات الأطراف ذوى العلاقة واضحة وشفافة علاوة على ذلك، يمكن أن تدعو لجنة المراجعة Audit Committee لتفسيرات من الإدارة عن محاسبة المعاملات الكبيرة أو غير العادية (IODSA, 2009). تم تكوين لجان المراجعة للحد من السلوك الإنتهازى للإدارة، وبشكل عام، مراقبة عملية إصدار التقرير المالى، هذا الدور يعكس نظرية الوكالة، كما تعد لجان المراجعة آلية لحكم ورصد سلوك المديرين (الوكيل) للحد من قدرتهم على تحقيق عوائد لأنفسهم على حساب المساهمين (الأصيل) (Fama and Jensen, 1983; Beasley et al.,2009).

وقد أشارت نتائج العديد من الدراسات الأكاديمية فى الأدب المحاسبى إلى وجود فجوة تتعلق بتقييم مدى الإمتثال لمتطلبات الإفصاح الإلزامى، وعليه فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن هناك الحاجة لمزيد من البحوث فى هذا الصدد Schipper, 2007; Leuz and Wysocki, 2008; Hassan et al., 2009; Nekhili and Cherif, 2011; Omran and Abdelrazik, 2013) وقد جاء هذا البحث إستجابة لتلك المطالبات، حيث يسعى الباحث فى الدراسة الحالية لمحاولة سد تلك الفجوة البحثية من خلال إختبار أثر خصائص لجنة المراجعة التالية: (عدد إجتماعات لجنة المراجعة، إستقلال أعضاء لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة) على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

٢. مشكلة البحث

إن الباعث للإهتمام بدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يتمثل فى الآتى:

(١) ما شهده العالم من حالات إفلاس وغش مالى مع بداية القرن الحادى والعشرين، والتي شملت شركات عملاقة مثل شركة Enron، وشركة Worldcom وما نتج عنها من تورط مكاتب المراجعة الكبرى مثل مكتب Arthur Andersen، مما تسبب في تراجع ثقة المجتمع عن شركات الأموال، وتراجعت الثقة في أداء مكاتب المراجعة، مما عمل على زيادة الإهتمام بكيفية توفير آليات الحوكمة الجيدة.

(٢) ما تتمتع به المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من طبيعة خاصة ودرجة عالية من التعقيد، واختلاف وجهات النظر حول تأثيرها على القيمة السوقية للشركة، وأهمية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة لمستخدمى معلومات القوائم المالية (الصيرفى، ٢٠١٦). كذلك ما توصلت إليه دراسات سابقة حول وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية (على، ٢٠١٥).

(٣) تعدد الأدلة البحثية المؤيدة للحاجة للمزيد من البحوث لإختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح الإلزامى بصفة عامة، ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بصفة خاصة من جانب الشركات (Nekhili and Cherif, 2011; Omran and Abdelrazik, 2013).

(٤) ما تتمتع به لجنة المراجعة (Audit Committee) كآلية لحوكمة الشركات من مسؤولية التأكيد على أن جميع إفصاحات الأطراف ذوى العلاقة تتسم بالإفصاح والشفافية، علاوة على دور لجان المراجعة فى الحد من السلوك الإنتهازى للإدارة ومراقبة عملية التقرير المالى.

واستجابة لما تقدم فقد استهدف عدد قليل من الدراسات اختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة كما سيعرضها الباحث فى جزء لاحق. ويلاحظ الباحث أن غالبية الدراسات التى تناولت الدور الرقابى للجنة المراجعة فى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة قد تناولت أسواق المال المتقدمة، فى حين تناول عدد محدود من هذه الدراسات تلك العلاقة فى أسواق مال ناشئة، فى ضوء تلك النتائج وفى ظل عدم كفاية الدراسات التى قامت باختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى أسواق المال الناشئة، وتباين نتائجها، تنبع أهمية دراسة مدى فعالية الدور الرقابى للجنة المراجعة على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

فى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

(١) هل يؤثر عدد إجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة؟

(٢) هل يؤثر إستقلال أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة؟

(٣) هل يؤثر حجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة؟

٣. هدف البحث

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل الهدف الأساسى للبحث في اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى الشركات المساهمة المصرية، ويتضمن ذلك تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. اختبار أثر عدد إجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى الشركات المساهمة المصرية.

ب. اختبار أثر استقلال أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى الشركات المساهمة المصرية.

ج. اختبار أثر حجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى الشركات المساهمة المصرية.

٤. أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل من أهمها ما يلى:

(١) عند مسح الأدبيات السابقة عن أثرخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، تبين للباحث أن هناك ندرة نسبية فى البحوث التى سعت نحو دراسة تلك العلاقة، ويعد ذلك سبباً قوياً لسعى الباحث لدراسة هذه العلاقة فى البيئة المصرية، خاصةً، فى ظل ندرة الدراسات السابقة التى تمت فى البيئة المصرية عن العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

(٢) تضارب نتائج الدراسات السابقة عن العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، مما يعنى الحاجة إلى القيام بمزيد من الدراسات.

(٣) أهمية هذه الدراسة تنبع من حقيقة أن إطار الرقابة على معاملات الأطراف ذوى العلاقة لا يزال محل إهتمام المنظمين بسبب الفضائح المالية بالشركات التى كان بها معاملات مع أطراف ذوى علاقة.

(٤) ما أشارت إليه نتائج دراسات سابقة فى البيئة المصرية من تأثير لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على جودة التقارير المالية للشركات، وقيمة الشركات، كان باعثاً للتعرف على وتحديد أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

(٥) محاولة تضييق الفجوة البحثية المتعلقة بأثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

(٦) جذبت لجان المراجعة انتباه الباحثين، خاصة في أعقاب المخالفات الكبيرة للتقارير المالية في الفترة الأخيرة، وأصبحت لجان المراجعة جانباً مهماً من عملية التقرير المالى للشركة.

(٧) يمثل معيار مساهمة المعلومات فى تخفيض عدم التأكد لدى متخذى القرارات أحد المعايير الأساسية لاستخدام المعلومات، وذلك من منظور فرضية المعلومات The Information Hypothesis (Fama and Laffer 1971, Wallace 1980).

٥. العلاقة بين لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

عرف معيارالمحاسبة المصرى رقم (١٥) الصادر فى ٢٠٠٦ والمعدل فى ٢٠١٥، الطرف ذو العلاقة (معيار المحاسبة المصرى رقم"١٥"، ٢٠١٥: فقرة ٩) بأنه" الشخص الذى له أو الشركة التى لها علاقة بالشركة المعدة للقوائم المالية، حيث يعد الشخص أو أحد أطراف العائلة المقربين لهذا الشخص ذوى العلاقة بالشركة المعدة (المصدرة) للقوائم إذا كان هذا الشخص:

- له سيطرة أو سيطرة مشتركة على الشركة المعدة للقوائم؛
- له نفوذ مؤثر على الشركة المعدة للقوائم؛ أو

- عضو فى الإدارة العليا للشركة المعدة للقوائم أو فى الشركة الأم (القابضة) للشركة المعدة للقوائم.

كما تعد الشركة ذو علاقة بالشركة المعدة للقوائم إذا تحقق أى من الشروط التالية:

- أن تكون الشركة والشركة المعدة للقوائم أعضاء فى نفس المجموعة (أى أن كل شركة قابضة وشركة تابعة والشركات التابعة للشركة التابعة ذا علاقة بالآخرين).
- أن تكون احدى الشركتين شركة شقيقة أو مشروع مشترك لعضو فى مجموعة تكون فيه الشركة الأخرى عضو أيضاً.
- أن تكون الشركتان مشروعان مشتركان لنفس الطرف الثالث.
- إحدى الشركات هى مشروع مشترك لطرف ثالث والشركة الأخرى هى شركة شقيقة لهذا الطرف الثالث.
- الشركة هى نظام لمزايا العاملين ما بعد الخدمة لصالح العاملين فى إما الشركة المعدة للقوائم أو لشركة ذات علاقة بالشركة المعدة للقوائم. وإذا كانت الشركة هى نفسها نظام مزايا العاملين فتعتبر الشركة ربة العمل شركة ذات علاقة بالشركة المعدة للقوائم .
- الشركة يسيطر عليها منفرداً أو مشتركاً شخص ذوى علاقة.
- إذا كان لشخص ذى علاقة نفوذاً مؤثر على الشركة، أو كان عضواً بالإدارة العليا للشركة (أو الشركة الأم للشركة).

كما عرف الدليل المصرى لحوكمة الشركات الأطراف ذوى العلاقة بأنها" كل من تربطهم بالشركة علاقة مباشرة أو غير مباشرة تتيح لهم التأثير على قرارات الشركة سواء كانت تلك العلاقة من خلال مواقعهم فى الشركة أو الشركات المرتبطة بها أو امتلاكهم نسبة مؤثرة من أسهم الشركة أو الشركات المرتبطة بها" (دليل الحوكمة المصرى، ٢٠١٦).

وقد إستهدف معيارالمحاسبة المصرى رقم (١٥) الصادر فى ٢٠٠٦ والمعدل فى ٢٠١٥، والذى يعد ترجمة لمعيار المحاسبة الدولى رقم (٢٤) "التحقق من أن القوائم المالية للمنشآت تتضمن الإفصاحات اللازمة لجذب الإنتباه إلى احتمالية تأثر المركز المالى والأرباح أوالخسائر بوجود الأطراف ذوى العلاقة وبنتيجة المعاملات معهم وأرصدتهم القائمة بما فى ذلك الإرتباطات"(معيار المحاسبة المصرى رقم "١٥"، ٢٠١٥: فقرة ١). لذلك فإن الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والأرصدة القائمة بما فيها التعهدات قد يؤثر على تقييم مستخدمى القوائم المالية لأنشطة المنشأة متضمنة تقييم المخاطر والفرص التى تواجه المنشأة (معيار المحاسبة المصرى رقم "١٥": ٢٠١٥).

وقد أهتم معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥) المعدل فى ٢٠١٥بمتطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، حيث نص المعيار على الإفصاح عن البنود التالية:

- الإفصاح عن العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها، بغض النظر عن حدوث معاملات بينهم من عدمه. كما على المنشأة أن تفصح عن اسم الشركة القابضة أو الطرف المسيطر – إذا لم يكن هو الشركة القابضة – وفى حالة عدم وجود قوائم مالية منشورة للشركة القابضة أو الطرف المسيطر فإنه يتم الإفصاح عن الشركة القابضة التالية فى الأهمية والتى لها قوائم مالية منشورة.
- الإفصاح عن التعويضات المدفوعة لأفراد الإدارة العليا- بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة – كمبالغ إجمالية.
- إذا كان لدى المنشأة معاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال الفترة التى تغطيها القوائم المالية، فعلى المنشأة الإفصاح عن طبيعة العلاقات مع الأطراف ذوى العلاقة، بالإضافة إلى المعلومات عن هذه المعاملات والأرصدة المستحقة بما فيها الإلتزامات، والتى تعتبر ضرورية لفهم التأثير المحتمل لتلك العلاقة على القوائم المالية من جانب مستخدمى القوائم المالية. ويجب أن يتضمن الإفصاح بنود المعلومات التالية كحد أدنى:
  - قيمة المعاملات.
  - الأرصدة غير المسددة بما فيها الإلتزامات وشروطها بما فيها وجود ضمانات من عدمه، وطبيعة التعويض الذى سيتم تقديمه فى التسوية، وتفاصيل الضمانات المقدمة أو التى تم الحصول عليها.
  - مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها للأرصدة القائمة للأطراف ذوى العلاقة.
  - المصروف المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة لمواجهة الديون المعدومة أو الديون المشكوك فيها للأطراف ذوى العلاقة.
- الإفصاح بأن المعاملات التى تمت مع الأطراف ذوى العلاقة قد تمت بشروط معادلة لتلك السائدة فى المعاملات بين أطراف ليس بينها علاقة عندما يمكن إثبات ذلك.
- الإفصاح عن البنود المتشابهة فى طبيعتها بشكل إجمالى، ما لم يكن من الضرورى الإفصاح المنفصل لبند ما بهدف فهم تأثير المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على القوائم المالية للمنشأة.

وعلى المستوى الأكاديمى لاحظ الباحث إهتمام العديد من الدراسات بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، حيث أشارت نتائج بعض الدراسات السابقة (على سبيل المثال: Amzaleg and Barak, 2013; Kohlbeck and Mayhew, 2014; Pozzoli and Venuti, 2014) إلى أن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة قد تؤثر على أصحاب المصالح فى منشآت الأعمال بشكل سلبى عن طريق تعظيم ثروة الأطراف ذوى العلاقة على حساب حملة الأسهم، فقد يسعى الأفراد الذين يسيطرون على الشركة سواء كانوا أعضاء مجلس الإدارة أو المستثمرين الرئيسيين عن طريق المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، إلى تحويل الثروة لأنفسهم.

يعتبر (Jensen and Meckling, 1976) من أوائل الباحثين الذين طرحوا نظرية الوكالة، حيث قاما بتعريف مديرى الشركة على أنهم "وكلاء"، والمالك على أنه "أصيل". يقوم الأصيل بتفويض سلطة اتخاذ القرارات للوكلاء (المديرين) لإدارة أموالهم وتعظيم قيمة شركاتهم. والمشكلة التى تظهر نتيجة لهذه الوضعية هى أن الوكلاء لا يتخذون بالضرورة القرارات التى تحقق أكبر منفعة للأصيل، حيث إن أحد الافتراضات الرئيسية لنظرية الوكالة هو تضارب مصالح الأصيل والوكيل. وتفترض نظرية التمويل أن الهدف الرئيسى للشركات هو تعظيم ثروة المساهمين. ولكن الأمر قد يختلف فى الواقع العملى، حيث قد يفضل مديرو الشركات السعى نحو تحقيق أهدافهم الخاصة، مثل الحصول على أكبر قدر ممكن من المكافآت، وتعظيم منفعتهم الخاصة (Eisenhardt, 1989).

قد يتمتع الوكيل بمعلومات خاصة لا يعلمها الأصيل مثل الجهد الذى يبذله الوكيل، أو مهارته الإدارية أو المتغيرات البيئية العشوائية الأخرى، ويطلق على هذه الحالة "عدم تماثل المعلومات" Information Asymmetry. كذلك قد ينشأ تعارض فى مصالح الطرفين، كأن يكره الوكيل بذل جهد أعلى بينما يفضل الأصيل أن يبذل الوكيل المستوى المطلوب من الجهد (أبوالعز، ١٩٩٥). وحيث أن السبب الرئيسى لمشاكل الوكالة Agency Problems بين الإدارة من ناحية والأطراف ذوى المصالح فى الشركة من ناحية أخرى، هو عدم تماثل المعلومات، فقد كان أحد الأهداف الرئيسية لمبادئ حوكمة الشركات هو زيادة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات باعتبارها مصدراً رئيسياً لحصول المستثمرين والمقرضين على المعلومات عن تلك الشركات، والتى تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية (أحمد، ٢٠١٥).

ويرى (Denis, 2001) أنه للحد من مشاكل الوكالة بين الأطراف المهتمة بالشركة وما يترتب عليها من آثار سلبية، يتم توفير آليات غير تعاقدية لمراقبة وتوجيه سلوك الوكيل لإتخاذ القرارات التى تتفق نتائجها مع تحقيق دالة هدف الأصيل، وقد كان هذا المدخل البداية لزيادة الإهتمام بحوكمة الشركات، وذلك بهدف دراسة كيفية تصميم وتنفيذ الآليات الرقابية المختلفة والتى يمكن من خلالها الحد من مشاكل الوكالة بين الأطراف المهتمة بالشركة. كما يرى (Wu et al., 2016) أنه يمكن لحوكمة الشركات أن تخفض بفعالية من مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات، وبذلك تخفض من إدارة الأرباح.

لهذا نشأت الحاجة إلى وجود نظام فعال لحوكمة الشركات للتأكد من اتساق نتائج قرارات الإدارة العليا بالشركات مع مصالح الملاك والأطراف الأخرى المهتمة بها، مما يؤدى إلى تحقيق العديد من الأهداف منها على سبيل المثال (بلال، ٢٠٠٥؛ Gramling, et al., 2004):

- حماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى المهتمة بالشركة.
- تحسين الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية المنشورة، ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات، وزيادة سيولة الأسواق المالية ومعدل النمو الاقتصادى.
- فرض الرقابة الفعالة على الشركات وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وزيادة القدرة التنافسية لها فى الأسواق المختلفة.

حدد الدليل المصرى لحوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والصادر عن مركز المديرين المصرى فى مارس ٢٠١٦ " أنه يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة تتمتع بالإستقلال فى أداء عملها، وتتولى لجنة المراجعة دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها، دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها". حيث أن أحد مسئوليات لجان المراجعة مراقبة إعداد التقارير المالية، لذا يتعين على لجان المراجعة تقييم ما إذا كانت معايير الإفصاح قد تم إتباعها بوضوح وشفافية (دليل الحوكمة المصرى، ٢٠١٦: فقرة ٢/٣/١).

ويرى (Davidson et al., 2005) أن مجلس الإدارة يفوض مسئوليات التقارير المالية إلى لجنة المراجعة، وبالتالى فإن لجنة المراجعة على الأرجح هى آلية لتوفير أكبر قدر من الحماية للمساهمين فى الحفاظ على جودة التقارير المالية للشركة، والتأكد من مدى إمتثال الشركات لمتطلبات الإفصاح الإلزامى.

كما أشارت دراسة (حسان، ٢٠١٨: ص. ٧٦) إلى أن تعيين لجنة مراجعة تتميز بالكفاءة والفعالية يمكن أن يعمل على الحد من مشاكل الوكالة، والسلوك الإنتهازى للإدارة، والمتمثل فى سوء إستغلالهم للسلطات الممنوحة لتحقيق مصالحهم الذاتية، حيث أن حجم لجنة المراجعة وزيادة نسبة إستقلال أعضاء لجنة المراجعة قد يحسنان من التواصل والتنسيق بين أعضاء لجنة المراجعة، كما أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة يعد مؤشراً على زيادة نشاط لجنة المراجعة، والذى من المتوقع أن يؤدى إلى زيادة فعالية دور اللجنة الرقابى على السلوك الإنتهازى للإدارة.

يستخلص الباحث من العرض السابق لطبيعة العلاقة بين لجنة المراجعة كآلية من آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، أن مسؤولية التأكيد على أن جميع إفصاحات الأطراف ذوى العلاقة واضحة وشفافة هى مسئولية لجنة المراجعة، والتى تم تكوينها للحد من السلوك الإنتهازى للإدارة، ولمراقبة عملية إعداد التقرير المالى، كما تعد لجان المراجعة آلية لحكم ورصد سلوك المديرين (الوكيل) للحد من قدرتهم على تحقيق عوائد لأنفسهم على حساب المساهمين.

وبعد تعرض الباحث للعلاقة بين لجنة المراجعة والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، يقوم الباحث فى الجزء القادم (٦) بعرض للدراسات السابقة على المستوى الاختبارى عن العلاقات بين متغيرات البحث.

□

٦. الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث

١.٦. الدراسات السابقة

يهدف هذا الجزء إلى دعم الإطار النظرى فى الجزء السابق (٥) بدراسات سابقة اختبارية عن العلاقات بين متغيرات البحث بما يسهم فى تطوير فرضياته والإجابة عن أسئلته.

استهدفت دراسة (Kent) and Stewart, 2008) اختبار العلاقة بين قوة حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإلزامى فيمايتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فعلى عينة مكونة من ٩٦٥ شركة مدرجة بقائمة (ASX) بأستراليا، تم اختبار أثر آليات حوكمة الشركات (خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة المراجعة، حجم مكتب المراجعة) على مستوى الإفصاح الإلزامى عن آثار التحول لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين (عدد إجتماعات مجلس الإدارة، عدد إجتماعات لجنة المراجعة، حجم مكتب المراجعة) ومستوى الإفصاح الإلزامى فى التقارير المالية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، وعدم معنوية العلاقة بين إستقلال أعضاءلجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإلزامى بالتقارير المالية للشركات الأسترالية.

أما دراسة (Abdullah, 2015) أجريت على عينة مكونة من ٢٢١ شركة مدرجة فى بورصة ماليزيا خلال عام ٢٠٠٨م، تم اختبار تأثير هيكل الملكية (عائلية، غير عائلية) على مستوى الإفصاح الإلزامى من جانب الشركات المدرجة ببورصة ماليزيا، حيث قسمت العينة الكلية إلى عينتين فرعيتين إحداها تمثل عينة الشركات العائلية وعددها ١٠٠ شركة، والأخرى تمثل الشركات غير العائلية وعددها ١٢١ شركة. وتم قياس مستوى الإمتثال لمتطلبات الإفصاح الإلزامى الوارادة فى إثنى عشر معياراً محاسبياً متطابقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال نسبة عدد بنود الإفصاح الفعلية إلى إجمالى البنود الممكنة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإلزامى وذلك فى الشركات العائلية فقط، وجود علاقة موجبة معنوية بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإلزامى، عدم معنوية العلاقة بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإلزامى.

أما دراسة (Sellami and Fendri, 2017) فقد هدفت إلى اختبار تأثير خصائص لجنة المراجعة (الحجم، إستقلال الأعضاء، عدد الإجتماعات، والخبرات) على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى ضوء متطلبات معيار المحاسبة الدولى رقم "٢٤". وللإجابة على تساؤلات الدراسة وإختبار فرضياتها تم الإعتماد على عينة قوامها ١٢٠ شركة غير مالية مقيدة ببورصة جوهانسبرج (JSE) عن الفترة من (٢٠١٢- ٢٠١٤م). وتبين نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يتأثر إيجابيا بإستقلال أعضاء لجنة المراجعة كخاصية من خصائص لجنة المراجعة

بينما لا يوجد أثر معنوى (لحجم لجنة المراجعة، وعدد إجتماعات لجنة المراجعة) على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. أما عن أثر متغير الخبرة كخاصية من خصائص لجنة المراجعة فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة و معنوية بين الخبرة (الصناعية والمحاسبية والمالية) على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، ومع ذلك فإنه فى حين توجد علاقة معنوية بين الخبرة المحاسبية و مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، فإن الخبرة الصناعية لا تؤثر على مستوى الإفصاح مع الأطراف ذوى العلاقة.

دراسة (Agyei-Mensah, 2018) استهدفت تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى رقم "٢٤". وعلى عينة مكونة من ١٢٠ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية بغانا عن الفترة من (٢٠١٣- ٢٠١٦م) تم اختبار فروض الدراسة المتعلقة بأثرخصائص لجنة المراجعة (الخبرة المالية، النوع (ذكر/ انثى)، الخبرة السابقة، عدد الإجتماعات، إستقلال الأعضاء، الحجم) والتى تعبر عن المتغيرات المستقلة للدراسة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وبإستخدام نموذج الإنحدار المتعدد، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين كل من (النوع، إستقلال الأعضاء) كخصائص للجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. بينما لا توجد علاقة معنوية بين باقى خصائص لجنة المراجعة (الخبرة المالية، الخبرة السابقة، حجم اللجنة، عدد الإجتماعات) ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

دراسة (Ernawati and Aryani, 2019) أشارت إلى أهمية الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة في التقارير المالية، لأنه من المحتمل أن يساء استخدامها من خلال المساهمين المسيطرين. إستهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين المساهمين المسيطرين وخصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. ولإختبار فروض الدراسة تم الإعتماد على عينة من الشركات العائلية المقيدة ببورصة إندونيسيا خلال عام ٢٠١٧م. و باستخدام نماذج الانحدارلإختبار فروض الدراسة، أشارت نتائج الدراسة إلى أن المساهمين المسيطرين لديهم تأثير سلبى على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وفي الوقت نفسه، فإن الخبرة المحاسبية للجنة المراجعة لها تأثير إيجابى على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. تظهر نتيجة لدينا أن الشركات التي تسيطر عليها العائلة لديها دوافع منخفضة لمزيد من الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. ومع ذلك، فإن الخبرة المحاسبية للجنة المراجعة قد تشجع الشركات على زيادة مستوى الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، بينما لا توجد علاقة بين (عدد إجتماعات لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة) ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

من العرض السابق يلاحظ الباحث ندرة الدراسات السابقة التى تعرضت لإختبار العلاقة بين لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى البيئة المصرية. وتأتى مساهمة البحث الحالى بدراسة أثر خصائص لجنة المراجعة كمحرك لمستوى الإفصاح الإلزامى عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى البيئة المصرية.

٢.٦. تطوير فروض البحث

يتمثل هدف هذا البحث فى تحديد كيفية تأثير خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وذلك على عينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. ويتم إختبار ثلاث خصائص للجنة المراجعة فى البحث الحالى، وهى: عدد إجتماعات لجنة المراجعة، استقلال أعضاء لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة. ويقوم الباحث فى هذا الجزء بتطوير وصياغة فروض البحث، وذلك على النحو التالى:

١.٢.٦. عدد إجتماعات لجنة المراجعة

وفقاً لدليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين المصرى فى ٢٠٠٨، "يجب أن تنعقد لجنة المراجعة أربع مرات سنوياً على الأقل، ويتكرر ذلك عند الضرورة، ويكون لها الحرية فى عقد اجتماعات خاصة كلما لزم الأمر" (دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨: فقرة ١/٤/٣).

وفقا لدليل حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والصادر عن مركز المديرين المصرى فى مارس ٢٠١١م، " يجب أن تجتمع اللجنة دوريا وفقاً لبرنامج إجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة شهور" (دليل الحوكمة المصرى، ٢٠١١: فقرة ٣/٥/٥).

وتعمل عدد الاجتماعات الدورية التي تعقدها لجنة المراجعة علي تحسين عملية التقارير المالية، وزيادة فاعليتها في أداء دورها بشرط ألا تكون تلك الاجتماعات شكلية، ويتم تفريغها من مضمونها. كما تمثل هذه الاجتماعات وسيلة اتصال مباشرة بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجى لمناقشة القضايا الخاصة بالمراجعة، وأنها تمثل أيضاً وسيلة للحصول علي المعلومات المناسبة المرتبطة بالقضايا المحاسبية الخلافية بين الإدارة والمراجع الخارجى (حسن، ٢٠٠٩ : ١١٣- ١١٤). ويتطلب ضبط جودة التقارير المالية الالتزام المتزايد من قبل لجنة المراجعة بالوقت والجهد (Engel et al. , 2010 : 2) الكافيان لأداء مهامها فيما يتعلق بالتقارير المالية للشركة.

وفيما يتعلق بعلاقة عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإلزامى بالتقارير المالية، فقد توصلت دراسة (Kent and Stewart, 2008) إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين عدد إجتماعات لجنة المراعة ومستوى الإفصاح الإلزامى بالتقارير المالية. وعلى النقيض من ذلك لم تتوصل دراسة (Abdullah et al., 2015) إلى وجود علاقة معنوية بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوى

الإفصاح الإلزامى فى ماليزيا. وعلى نحو مماثل فقد توصلت دراسة (Sellami and Fendri, 2017) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولى رقم (٢٤)، كذلك أشارت نتائج دراسة (Ernawati and Aryani, 2019) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

يلاحظ الباحث تضارب نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، فى ضوء ما سبق يمكن للباحث صياغة الفرض الأول فى صيغة العدم، وذلك على النحو التالى:

ف١: لا توجد علاقة بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة و مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

٢.٢.٦. إستقلال أعضاء لجنة المراجعة

تعد خاصية إستقلال أعضاء لجنة المراجة بمثابة حجر الزاوية لتحقيق فاعلية اللجنة، خاصة عند مراقبة التقارير المالية، وتقييم المجالات التي يتم فيها إصدار أحكام أو اتخاذ قرارات هامة (دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨: فقرة ٢/٣). وتساعد لجان المراجعة المستقلة على وجود ثقة في القوائم المالية من خلال توافر الحياد والاستقلال في تشكيلها، ويزيد استقلال لجنة المراجعة من عدم تحيز أعضاء اللجنة سواء في الاتصال مع الأطراف الأخرى أو المناقشات أو إبداء التوصيات، ويحقق استقلال لجنة المراجعة جودة التقارير المالية التي هى هدف أساسى للجنة المراجعة ومحصلة نهائية ناتجة من تفاعل العلاقات بين الأطراف المشتركة فى إعداد ومراجعة هذه التقارير (أحمد ، ٢٠٠٦).

أظهرت نتائج الدراسات السابقة أهمية إستقلال لجنة المراجعة في عملية المراقبة، على سبيل المثال، أشارت دراسة (Klein, 2002) إلى أن وجود أغلب أعضاء لجنة المراجعة كأعضاء مستقلين يوفر المزيد من المراقبة على سلوك الإدارة، بسبب قدرة الأعضاء المستقلين على مقاومة الضغط من الإدارة والحفاظ على الموضوعية، كما توصلت دراسة (Kent and Stewart, 2008) إلى أن فعالية لجنة المراجعة مرتبطة بإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، بينما يرى (Bronson et al., 2009) أن إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ستضمن المراقبة الفعالة فقط عندما تكون اللجنة مستقلة تمامًا ولكن ليس عندما يكون هناك غالبية الأعضاء المستقلين. كما يرى (Favere-Marchesi, 2000; Abdullah et a! , 2015) أن إستقلال أعضاء لجنة المراجعة قد يضمن أيضا إستقلال المراجعون الخارجيون وبالتالي زيادة جودة المراجعة. علاوة على ذلك، فإن أعضاء لجنة المراجعة المستقلين هم أكثر استجابة للمستثمرين، وبالتالى، فمن الأرجح أن يفرضوا الإمتثال لمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الملزمة (Mangena and Pike, 2005; Abdullah et al., 2015). قدمت دراسة (Abdullah et al., 2015) دليل اختبارى

على أن نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة تؤثر إيجابياً على مستوى الإمتثال لمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم (٢٤)، وعلى نحو مماثل فقد توصلت دراسة (Sellami and Fendri, 2017) إلى وجود علاقة موجبة بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، كذلك توصلت دراسة (Ernawati and Aryani, 2019) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وعلى النقيض مما سبق فقد أشارت نتائج دراسة (Kent and Stewart, 2008) إلى عدم معنوية العلاقة بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإلزامى وذلك على عينة من الشركات الإسترالية.

يخلص الباحث مما سبق إلى وجود تضارب فى نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض الثانى فى صيغة العدم، وذلك على النحو التالى:

ف٢: لا توجدعلاقة بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة و مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

٣.٢.٦. حجم لجنة المراجعة

وفقا لدليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى فى مارس ٢٠١١م، " يشكل مجلس الإدارة لجنة مراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين أحدهم خبير فى الشئون المالية والمحاسبية. ويجوز أن تضم اللجنة أعضاء غير تنفيذيين فى حالة عدم توافر العدد الكافى من المستقلين. ويمكن تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة فى اللجنة على أن يكون رئيس اللجنة مستقلا وأغلب أعضائها من المستقلين أو غير التنفيذيين" (دليل الحوكمة المصرى، ٢٠١١: فقرة ١/٥/٥).

وعلى المستوى الإختبارى فقد لاحظ الباحث من إستقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث أن نتائجها جاءت مختلطة فيما يتعلق بأثر حجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. فقد أشارت نتائج دراسة (Barako et al., 2006) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإختيارى على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بكينيا. وعلى نحو مماثل أشارت نتائج دراسة (Albitar, 2015) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم لجنة المراجعة و مستوى الإفصاح الإختيارى على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالأردن. وعلى النقيض مما سبق فقد أشارت نتائج دراسة (Abdullah,et al., 2015) إلى وجود علاقة سالبة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإلزامى على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بماليزيا. وعلى نحو مماثل توصلت دراسة (Kent and Stewart, 2008) إلى وجود علاقة سالبة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإلزامى على عينة من الشركات الأسترالية. وعلى النقيض مما سبق فقد توصلت دراسة (Sellami and Fendri, 2017) إلى عدم وجود علاقة معنوية

بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وذلك على عينة من الشركات المقيدة ببورصة جوهانسبرج. وعلى نحو مماثل أشارت نتائج دراسة (Ernawati and Aryani, 2019) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

يخلص الباحث مما سبق إلى تضارب نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض الثالث فى صورة العدم، وذلك على النحو التالى:

ف٣: لا توجد علاقة بين حجم لجنة المراجعة و مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

وبعد تطوير فرضيات البحث، يقوم الباحث فى الجزء القادم (٧) بتصميم البحث وصياغة نموذج الإنحدار الملائم لإختبار هذه الفروض.

٧. تصميم البحث

١.٧. مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وذلك عن عام ٢٠١٦م بعد استبعاد قطاعى البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك، وذلك لتحقيق نوع من التجانس بين شركات العينة نظراً لاختلاف طبيعة أنشطة الشركات المالية وتقاريرها المالية عن نظيرتها في الشركات غير المالية. ويعتمد الباحث بشأن إتمام البحث الحالى على عينة ميسرة من تلك الشركات المقيدة يبلغ حجمها ٩٦ شركة موزعة على أربعة عشر قطاعاً إقتصادياً غير مالى (مرفق ملحق رقم "١" قائمة بأسماء شركات عينة البحث)، وبما يعادل ٥٨٪ تقريباً من إجمالى عدد الشركات المقيدة المتبقى بعد إستبعاد الشركات التى تنتمى إلى قطاعى البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك، والمتاح سحب عينة البحث الحالى منه عن العام ٢٠١٦م. ويوضح الجدول رقم (١) العينة النهائية للبحث مصنفة وفقا للتوزيع القطاعى للبورصة المصرية.

جدول رقم (١): التصنيف القطاعى لشركات عينة البحث

م	القطاع	عدد الشركات وفقا للتصنيف القطاعى (المجتمع)	عدد شركات العينة	نسبة شركات العينة إلى المجتمع (٪)
١	التشييد ومواد البناء	٢٣	١٧	٧٣,٩١
٢	الأغذية والمشروبات	٢٨	١٤	٥٠,٠٠
٣	العقارات	٢٧	١٤	٥١,٨٥
٤	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٧	٧	٤١,١٨
٥	السياحة والترفيه	١٦	٩	٥٦,٢٥
٦	الرعاية الصحية والأدوية	١٥	٧	٤٦,٦٧
٧	المنتجات المنزلية والشخصية	١٠	٨	٨٠,٠٠
٨	الكيماويات	٨	٧	٨٧,٥٠
٩	الموارد الأساسية	٩	٥	٥٥,٥٦
١٠	الموزعون وتجار التجزئة	٥	٣	٦٠,٠٠
١١	الإعلام	١	١	١٠٠,٠٠
١٢	الغاز والبترول	٣	١	٣٣,٣٣
١٣	الإتصالات	٣	٢	٦٦,٦٧
١٤	المرافق	١	١	١٠٠,٠٠
إجمالى		١٦٦	٩٦	٥٧,٨٣

٢.٧. صياغة نموذج البحث

سوف يعتمد الباحث بشأن اختبار فرضيات البحث على أسلوب تحليل الإنحدار (Regression Analysis)، حيث سيعتمد الباحث بشأن اختبار فرضيات البحث الحالى على نموذج للإنحدار المتعدد، والذى يبنى على أن مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة يعد دالة فى كل من خصائص لجنة المراجعة، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

مستوى الإفصاح عن المعاملات = دالة (خصائص لجنة المراجعة + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار علي النحو المبين بالمعادلة التالية:

$$RPTD_{it} = \beta_0 + \beta_1 ACSIZE_{it} + \beta_2 ACIND_{it} + \beta_3 ACMT_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 OC_{it} + \beta_7 AUDIT_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

$RPTD_{it}$ = مستوى الإفصاح عن المعاملات للشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛

$ACSIZE_{it}$ = حجم لجنة المراجعة للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

$ACIND_{it}$ = إستقلال أعضاء لجنة المراجعة للشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛

$ACMT_{it}$ = عدد إجتماعات لجنة المراجعة للشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛

$SIZE_{it}$ = حجم الشركة (i) خلال الفترة (t)؛

LEV_{it} = الرفع المالى للشركة (i) فى نهاية الفترة (t)؛

OC_{it} = تركز الملكية للشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛

$AUDIT_{it}$ = حجم مكتب المراجعة للشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛

εit = بند الخطأ للشركة (i) في الفترة (t).

ويوفر الجدول رقم (٢) وصفاً لمتغيرات البحث والتعريف الإجرائى لها

جدول رقم (٢): التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

المتغيرات		التعريف الإجرائى للمتغيرات	مصدر البيانات
اسم المتغير	رمز المتغير		
المتغير التابع:			
مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة	$RPTD_{it}$	مجموع درجات الإفصاح لبنود مؤشر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة مقسوما على الدرجة القصوى الممكنة لكل شركة (عفيفى، ٢٠٠٨؛ على، ٢٠١٥، الصيرفى، ٢٠١٦، رميلى، ٢٠١٨).	التقريرالمالى السنوى للشركة
المتغير المستقل:			
عدد إجتماعات لجنة المراجعة	$ACMT_{it}$	عدد مرات إجتماع اللجنة خلال العام (عفيفى، ٢٠١٧؛ Allegrini and Greco, 2013; Sellami and Fendri, 2017).	محاضر اجتماع الجمعية العامة و تقريرالإفصاح عن مجلس الإدارة الخاص بالشركة
إستقلال أعضاء لجنة المراجعة	$ACIND_{it}$	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالى حجم اللجنة (عفيفى، ٢٠١٧؛ Mangena and Pike, 2005; Allegrini and Greco, 2013; Sellami and Fendri, 2017).	
حجم لجنة المراجعة	$ACSIZE_{it}$	عدد أعضاء لجنة المراجعة (عفيفى، ٢٠١٧؛ Allegrini and Greco, 2013; Cohen et al., 2013; Sellami and Fendri, 2017).	
المتغيرات الضابطة:			
حجم مكتب المراجعة	$AUDIT_{it}$	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان مراجع حسابات الشركة ينتسب إلى أحد مكاتب المراجعة الكبار على مستوى العالم (Big 4)، وصفر بخلاف ذلك (مليجى، ٢٠١٥؛ عفيفى، ٢٠١٧؛ Sellami and Fendri, 2017).	التقرير المالى السنوى للشركة
حجم الشركة	$FSIZE_{it}$	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى أصول الشركة i فى نهاية الفترة t.	
الرفع المالى (المديونية)	LEV_{it}	نسبة إجمالى الالتزامات إلى إجمالى أصول الشركة i فى نهاية الفترة t.	
تركز الملكية	OC_{it}	نسبة ملكية ٥% فأكثر من أسهم الشركة i.	هيكل المساهمين الخاص بالشركة

٣.٧. مؤشر الإفصاح (المغير التابع)

يتمثل المتغير التابع فى مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، ويعبر عن مستوى التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق من خلال معايير المحاسبة الدولية (IAS)، ومعايير المحاسبة المصرية. ويقاس مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بنسبة بنود الإفصاح الفعلى عن هذه المعاملات منسوباً إلى متطلبات الإفصاح عن المعاملات الممكنة كما جاءت بإطار إعداد التقارير المالية المطبق (على، ٢٠١٥؛ الصيرفى، ٢٠١٦؛ رميلى ٢٠١٨; Kohlbeck and Mayhew, 2014). وقد تم تطوير مؤشر للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى ضوء متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥)، وعمل مسح للتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المساهمة المصرية للتعرف على الإفصاح الفعلى عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة (ملحق رقم ٢ بيان تفصيلى لبنود مؤشر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة).

وفيما يتعلق بالأوزان النسبية لبنود المؤشر، فهناك مدخلين، الأول: مدخل البنود غير المرجحة، بمعنى إستخدام إجراء متفرع إلى قسمين، حيث تعطى للبند درجة (واحد) إذا كان البند مفصحاً عنه و صفربخلاف ذلك، أى أنه ينطوى ضمناً على أن كل البنود متساوية الأهمية، وقد اعتمدت على هذا المدخل دراسات سابقة (على سبيل المثال: عفيفى، ٢٠٠٨؛ عطية،٢٠١٣؛ سمعان، ٢٠١٨; Boesso and Cumer, 2006; Lee, 2007; Chen et al., 2008; Wang et al., 2008). أما المدخل الثانى: مدخل البنود الترجيحية، ويمكن أن تعد هذه الأوزان الترجيحية من قبل الباحث، أو تؤخذ من دراسات سابقة (عفيفى، ٢٠٠٨)، وتفضل دراسات سابقة استخدام هذا المدخل (على سبيل المثال: Ho and Wong, 2001; Barako et al., 2006). ويشير (عفيفى، ٢٠٠٨) إلى أن كلا المدخلين ينطوى على مواطن ضعف، فالمدخل الأول يفترض تساوى الأهمية النسبية للبنود، كما أن إستخدام مدخل البنود الترجيحية ينطوى على إنتقاد بسبب الجوانب الذاتية أو الشخصية فى وضع الأوزان الترجيحية. وتشير دراسة (Ahmed and Courtis, 1999) إلى أن مدخل البنود غير المرجحة هو المفضل فى دراسات التقارير المالية، حيث أنه لايعتمد على الذاتية أو التحيز.

فى ضوء ما سبق تبنى الباحث تطبيق مدخل مبنى على البنود بإستخدام إجراء متفرع إلى قسمين، حيث تعطى للبند درجة (واحد) إذا كان البند مفصحاً عنه و صفربخلاف ذلك.

٤.٧. مبررات إضافة المتغيرات الضابطة إلى نموذج البحث

١.٤.٧. حجم مكتب المراجعة

تم أخذ حجم مكتب المراجعة كمتغير ضابط وذلك لعزل تأثيره المتوقع على المتغير التابع إتساقاً مع دراسات (Al Mutawaa and Hewaidy, 2010; Tsalavoutas, 2011; Manaligod (2012; Glaum et al., 2013; Yiadom and Atsunyo, 2014; Demir and Bahadir,2014 حيث اختبرت هذه الدراسات العلاقة بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وجاءت نتائج تلك الدراسات مختلطة حول تلك العلاقة. واستنادا إلى نظرية الوكالة فإن مكاتب المراجعة الكبيرة تعمل كآلية لخفض تكاليف الوكالة وتقوم بدور رقابى للحد من السلوك الإنتهازى من قبل المديرين (مليجى، ٢٠١٥ ;Ousama and Fatima, 2010).

٢.٤.٧. تركز الملكية

تم إدراج تركز الملكية كمتغير ضابط إتساقا مع دراسات (Glaum et al., 2013; Atanasovski, 2015; Sellami and Fendri, 2017)، حيث أشارت نتائج دراسات سابقة إلى أن هيكل ملكية الشركة قد يشجع المديرين على زيادة مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وفقا لنظرية الوكالة، يتم تحفيز المديرين للإفصاح عن مزيد من المعلومات في حالة هيكل الملكية المنتشرة (مثل الشركات التي لديها عدد كبير من المستثمرين) للتخفيف من مشاكل الوكالة (Jensen and Meckling, 1976).

٣.٤.٧. حجم الشركة

ترتبط تكاليف الوكالة بفصل الملكية عن الإدارة، والتى من المحتمل أن تكون أعلى فى الشركات كبيرة الحجم (Jensen and Meckling, 1976)، ويرى (Ousama et al., 2012) أن الشركات كبيرة الحجم يكون لديها موارد كافية للإفصاح عن المعلومات مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، كما توصلت نتائج دراسات (الميهى، ٢٠١٣؛ مليجى، ٢٠١٥ ;Bellora andGuenther, 2013) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الإختيارى، وعليه فإن الباحث يتوقع وجود علاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، لذا تم إضافة حجم الشركة كمتغير ضابط فى ضوء ما توصلت إليه دراسات (Al-Shammari et al., 2008;Al Mutawaa and Hewaidy, 2010; Manaligod, 2012; Glaum et al., 2013; Yiadom and Atsunyo, 2014; Demir and Bahadir, 2014; Sellami and Fendri, 2017) من نتائج مختلطة عن العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

٤.٤.٧. الرفع المالى

أشارت نتائج دراسات (Jensen and Meckling, 1976; Fama and Jensen, 1983) إلى أن التعارض بين أصحاب الديون وحملة الأسهم والمديرين، يؤدى إلى زيادة تكاليف الوكالة، والتي من المتوقع أن تكون مرتفعة فى الشركات التى لديها ديون مرتفعة، وبالتالي، من المتوقع أن تفصح الشركات ذات الرفع المالى الأعلى عن المزيد من المعلومات لخفض تكاليف الوكالة عن طريق طمأنة حاملى الديون، وعلى النقيض من ذلك يرى (Leventis and Weetman, 2004; Oliveira et al., 2006) فى ضوء نظرية الإشارات (Signaling Theory) أن إنخفاض معدلات الديون لدى الشركة يمثل إشارة إلى جودة هيكلها المالى، ومن ثم يتوفر لديها حافز نحو زيادة مستوى الإفصاح. وقد تم أخذ هذا المتغير فى الإعتبار إتساقا مع دراسات (Al-Shammari et al., 2008; Demir and Bahadir, 2014; Yiadom and Atsunyo 2014; Sellami and Fendri, 2017).

وبعد تحديد مجتمع وعينة البحث، وصياغة نموذج الإنحدار، والتعريف الإجرائى لمتغيرات الدراسة، يقوم الباحث فى الجزء القادم (٨) بتحليل نتائج الدراسة الإختبارية من إحصاءات وصفية، وتحليل ارتباط، و نتائج تحليل الإنحدار.

٨. تحليل النتائج

١.٨. إحصاءات وصفية

يعرض جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة فى نموذج البحث الحالى وتشمل مقاييس المتغير التابع بالإضافة إلى مقاييس المتغيرات المفسرة، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة البحث. وتشير الإحصاءات الخاصة بمستوى الإفصاح عن المعاملات ذوى العلاقة إلى أن متوسط مستوى الإفصاح عن المعاملات يبلغ (٠,٤٨٣٥)، وبانحراف معيارى يبلغ (٠,١٢٧٠٤). وفيما يتعلق بخصائص لجنة المراجعة، تشير الإحصاءات الوصفية إلى أن عدد إجتماعات لجنة المراجعة على مدار العام يبلغ فى المتوسط (٥,٥٨) مرة وهى نسبة مرتفعة. كما أن نسبة إستقلال أعضاء لجنة المراجعة تبلغ فى المتوسط ٨٧% تقريبا، وهى نسبة مرتفعة وتعكس أن غالبية أعضاء لجنة المراجعة من المديرين غير التنفيذيين، وهو ما يتوافق مع دليل الحوكمة المصرى. كما أن متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة يبلغ (٣,٥٤) عضو تقريبا وبمدى يتراوح بين (٧،٣) أعضاء تقريباً.

جدول رقم (٣): إحصاءات وصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الإنحراف المعيارى
مستوى الإفصاح عن المعاملات	٩٠	٠,١٨	٠,٧٣	٠,٤٨٣٥	٠,١٢٧٠٤
عدد إجتماعات لجنة المراجعة	٩٠	١	١٤	٥,٥٨٢٤	٣,١٢٠٠٦
إستقلال أعضاء لجنة المراجعة	٩٠	٠,٠٠	١,٠٠	٠,٨٦٦٧	٠,٢٧٤٦٩
حجم لجنة المراجعة	٩٠	٣	٧	٣,٥٣٨٥	٠,٩٣٤٦١
حجم مكتب المراجعة	٩٠	٠,٠٠	١,٠٠	٠,٤١٣٠	٠,٤٩٥٠٨
تركز الملكية	٩٠	٠,١٢	٠,٩٩	٠,٦٦٤٧	٠,٢٠٩١٢
حجم الشركة	٩٠	١٧,٣٢	٢٤,٣٣	٢٠,٤٧٥٥	١,٤٢٤٣٢
الرفع المالى	٩٠	٠,٠٠٥٠	١,٧٦٠٩	٠,٤٧٣٩	٠,٢٨٨٧٥

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٣) أن ما يقارب ٤١٪ تقريباً من الشركات المساهمة المصرية يتم مراجعتها من قبل أحد المكاتب التى تنتسب إلى أكبر أربع مكاتب على مستوى العالم (Big 4)، كما يبلغ تركز الملكية (٥٪ فأكثر) فى المتوسط ٦٦٪ تقريبا، وبمدى يتراوح بين (١٢٪، ٩٩٪) تقريباً. وتبين الإحصاءات الوصفية أيضاً أن متوسط حجم شركات العينة باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول يبلغ ٢٤,٣٣ تقريباً. أخيراً، تظهر الإحصاءات الوصفية أن متوسط الرفع المالى على مستوى شركات العينة ٤٧٪ تقريباً وبمدى يتراوح بين (٠,٠٠٥٠٪، ١,٧٦٠٩٪) تقريباً.

٢.٨. نتائج تحليل الإرتباط

يتضمن الجدول رقم (٤) مصفوفة إرتباط بيرسون، وتظهر نتائج تحليل الإرتباط لبيرسون على مستوى شركات عينة البحث وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، تعكس تلك النتيجة إرتفاع مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة كلما زاد عدد المديرين غير التنفيذيين بلجنة المراجعة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تظهر مصفوفة ارتباط بيرسون الموضحة بجدول رقم (٤)، وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ٥٪) بين تركز الملكية ٥% فأكثر ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. كما تشير النتائج أيضاً إلى وجود ارتباط موجب ومعنوى بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، تعكس تلك النتيجة إرتفاع مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة كلما زاد حجم الشركة.

أخيراً، تظهر مصفوفة الإرتباط وجود ارتباط سالب لكن غير معنوى بين الرفع المالى و مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، بمعنى أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعاملات ترتبط بإنخفاض الرفع المالى فى الشركات المساهمة المصرية.

جدول رقم (٤): مصفوفة الإرتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات البحث

م	المتغيرات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١	مستوى الإفصاح عن المعاملات	١							
٢	عدد إجتماعات لجنة المراجعة	-٠,٠٩٥	١						
٣	إستقلال أعضاء لجنة المراجعة	**٠,٣٠١	-٠,١٧٧	١					
٤	حجم لجنة المراجعة	٠,١٢٢	٠,١٦٦	-٠,٠٠٢	١				
٥	حجم مكتب المراجعة	٠,١٩١	-*٠,٢٥٩	*٠,٢٥٥	٠,٠٦١	١			
٦	تركز الملكية	*٠,٢٢٢	٠,٠٢٦	-٠,٠١٥	٠,١٤٥	٠,١٧٣	١		
٧	حجم الشركة	*٠,٢٦٨	-٠,٠٠٤	٠,١١٩	*٠,٢١٨	**٠,٣٣٢	**٠,٣١١	١	
٨	الرفع المالى	-٠,١٦٨	-٠,٠٨٦	-٠,٠٩٦	-٠,١٠٨	٠,١٠٨	**٠,٣٩٠	*٠,٢١٠	١

** الارتباط دال عند مستوى معنوية ١٪

* الارتباط دال عند مستوى معنوية ٥٪

٣.٨. نتائج تحليل الإنحدار

١.٣.٨. التحقق من إفتراضات نموذج الإنحدار

تحقق الباحث أولا من مدى وقوع نموذج الإنحدار المقدر فى أى مشكلة من مشاكل القياس والتى تنشأ نتيجة لتخلف واحد أو أكثر من فروض طريقة المربعات الصغرى **OLS** التى تستخدم فى تقدير نماذج الانحدار ومن أهم تلك المشاكل ما يلى:

١.١.٣.٨. الإرتباط الذاتى بين الأخطاء Autocorrelation

وهى من أخطرالمشاكل التى تواجه الباحث فى تقدير نموذج الإنحدار، والتى لو وقع فيها النموذج لا نستطيع الاعتماد على نتائجه. وهى تنشأ فى حالة وجود علاقة ارتباطية بين اخطاء نموذج الانحدار، ويستخدم إختبار دربن واطسون (**Durbin- Watson**) (**عنانى، ٢٠١١**)، للكشف عن مدى وقوع النموذج فى مشكلة الإرتباط الذاتى بين الأخطاء. توصل الباحث من هذا الاختبار إلى معامل (١,٩٨٨) بالكشف عنه فى جداول دربن واطسون (**Durbin- Watson**) وجد أنه لا يوجد ارتباط ذاتى فى ظل هذا المعامل للنموذج المقدر.

٢.١.٣.٨. مشكلة الإزدواج الخطى Multi- collinearity

يقصد بالإزدواج الخطى وجود ارتباط مؤثر (ارتباط بين المتغيرات المستقلة يكون مساويا للواحد الصحيح) ما بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، وللحكم على ما إذا كانت درجة الإزدواج الخطى (Multi-Collinearity) فى نموذج البحث الحالى خطيرة أم لا، استعان الباحث بمعامل التباين التضخمى ("The Variance Inflation Factor "VIF)، والذى يعد وسيلة مهمة لإكتشاف مدى ارتباط كل متغير مستقل مع بقية المتغيرات المستقلة الأخرى فى معادلة الانحدار المتعدد، وهذا يعنى أنه يتم حساب قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير مستقل فى معادلة الإنحدار، ويقيس معامل تضخم التباين (VIF) مقدار الزيادة فى تباين تقديرات معالم معادلة الإنحدار نتيجة وجود الإزدواج الخطى، فكلما كانت قيمة هذا المعامل كبيرة زاد تباين التقديرات وزادت الأخطاء المعيارية لها، مما يؤدى إلى إنخفاض قيمة (t) المحسوبة المستخدمة فى اختبارات المعنوية الإحصائية للمعالم. وكمؤشر بديل لمعامل تضخم التباين (VIF)، فإن بعض الحقائب الإحصائية تأخذ مقلوب هذا المعامل للحكم على خطورة الإزدواج الخطى ويعرف هذا المعامل بالتباين المسموح (Tolerance)، وكلا المعاملان يعطيان نفس الاستنتاج عن خطورة الإزدواج الخطى (عنانى، ٢٠١١).

وقد توصل الباحث إلى أن درجة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية فى نموذج البحث الحالى منخفضة وغير خطيرة، حيث إن أقصى قيمة لمعاملات التباين التضخمى (VIF) تم الحصول

عليها فى نموذج البحث الحالى كانت لمتغير الرفع المالى (LEV_{it}) وبلغت (١,٢٦٨). كما يلاحظ أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن (١٠)، حيث تتراوح قيم اختبار معامل تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية المتضمنة بنموذج البحث بين (١,١١٧، ١,٢٦٨)، وأن قيم اختبار فترة السماح (Tolerance) تراوحت بين (٠,٨٩٥، ٠,٧٨٩) وهى أعلى من (٠,١٠) ويعد هذا مؤشر على عدم وجود ارتباط عالى بين المتغيرات المفسرة، وهذا يعنى عدم وجود مشكلة إزدواج خطى تؤثر على نتائج الإنحدار وتفسيرها.

٣.١.٣.٨. اعتدالية البواقى Normality

قام الباحث بالتحقق من فرض هام من فروض تطبيق طريقة التقدير المستخدمة ألا وهو أن تتبع البواقى لنموذج الانحدارالمقدر التوزيع الطبيعى. وللتحقق من هذا الفرض الأساسى تم استخدم اختبار كولمجروف سميرنوف (Kolmogorov- Smirnov)، ووجد أن الفرض متحقق بعد حذف بعض القيم المتطرفة لمتغيرات نموذج الدراسة باستخدام الطرق الإحصائية المتعارف عليها، مثل الدرجة المعيارية للخطأ العشوائى للنموذج.

٤.١.٣.٨. عدم ثبات التباين Hetroscedasticity

تحقق الباحث من عدم وجود مشكلة فى ثبات تباين البواقى، وذلك باستخدام معامل إرتباط سبيرمان بين القيم المطلقة للأخطاء (البواقى) والقيم التقديرية للمتغير التابع فى نموذج الإنحدار، فوجد الباحث انها غير دالة إحصائياً لنموذج الإنحدار المقدر، مما يعنى عدم وقوع النموذج المقدر فى مشكلة عدم ثبات التباين.

يخلص الباحث فى ضوء العرض السابق لأهم شروط نموذج الإنحدار، إلى تحقق أهم شروط استخدام نموذج الإنحدار دون أية مشاكل قياسية تؤثر فى نتائجه.

٢.٣.٨. إختبار الفروض

تم الإعتماد على برنامج (Spss Ver.20) فى إجراء التحليلات الإحصائية، واستخدم الباحث طريقة تحليل الإنحدار (Enter Regression) بهدف تحديد أى المتغيرات التفسيرية لها تأثير على المتغير التابع وكذلك إبراز نسبة مساهمة كل متغير مفسر للعلاقة بالمتغير التابع، وذلك كما يلى:

يوضح جدول رقم (٥) تحليل الإنحدار بالنسبة لنموذج البحث،حيث يتضح أن النموذج معنوى إحصائياً (دلالة F 0.002) . ومن ثم فإن كل من (خصائص لجنة المراجعة والمتغيرات الضابطة) لهما علاقة بالمتغير التابع (مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة).

تظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٥) أن قيمة معامل التحديد (R^2) الخاصة بإنحدار مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على كل من خصائص لجنة المراجعة، والمتغيرات الضابطة تعادل (٠,٢٣٤)، وهو ما يعنى أن المتغيرات المفسرة فى معادلة الإنحدار (خصائص لجنة المراجعة، والمتغيرات الضابطة) تفسر ٢٣,٤٪ من التباين فى مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة لشركات عينة البحث.

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل إنحدار مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على خصاص لجنة المراجعة والمتغيرات الضابطة

المتغيرات المستقلة	الإشارة المتوقعة	معاملات الإنحدار (β)	الخطأ المعيارى (Std. Error)	معنوية معاملات الإنحدار		إحصاءات إختبار الإزدواج الخطى	
				قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)	قوة السماح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
ثابت الانحدار (Constant)		٠,٠٠٤	٠,١٩٠	٠.٠٢٠	٠.٩٨٤		
عدد إجتماعات لجنة المراجعة ($ACMT_{it}$)	؟	-٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	-٠,٧٧٥	٠,٤٤١	٠,٨٧٨	١,١٣٩
إستقلال أعضاء لجنة المراجعة (ACINDit)	؟	٠,١٠٤	٠,٠٤٧	٢,٢٢٦	**٠,٠٢٩	٠,٨٩٥	١,١١٧
حجم لجنة المراجعة ($ACSIZE_{it}$)	؟	٠,٠٠٣	٠,٠١٤	٠,٢٤٢	٠,٨٠٩	٠,٨٨٧	١,١٢٨
حجم مكتب المراجعة ($AUDIT_{it}$)	؟	٠,٠٠٨	٠,٠٢٧	٠,٢٨١	٠,٧٧٩	٠,٧٩٤	١,٢٥٩
تركز الملكية (٥٪ فأكثر)	؟	٠,١٥٦	٠,٠٦٧	٢,٣٣٧	**٠,٠٢٢	٠,٧٩٣	١,٢٦١
حجم الشركة ($FSIZE_{it}$)	؟	٠,٠١٧	٠,٠١٠	١,٧٥٢	*٠,٠٨٤	٠,٨٠٥	١,٢٤٢
الرفع المالى (LEV_{it})	؟	-٠,١٣٢	٠,٠٤٧	-٢,٨٠٦	***٠,٠٠٦	٠,٧٨٩	١,٢٦٨
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01)							
** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05)							
* الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٠% حيث إن (Sig. < 0.10)							
معامل التحديد (R^2) = ٠,٢٣٤			معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = ٠,١٦٩				
قيمة (F) المحسوبة = ٣,٥٨٧			دلالة اختبار (F) = ٠,٠٠٢***				
نتيجة اختبار (Durbin-Watson) = ١,٩٨٨			عدد المشاهدات (N) = ٩٠				

وفيما يتعلق بنتائج اختبار فروض الدراسة الحالية، تظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (٥) وجود علاقة سالبة لكنها غير دالة احصائيا بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وتتسق تلك النتيجة مع دراسات (Abdullah et al., 2015; Sellami and Fendri, 2017; Agyei-Mensah, 2018; Ernawati and Aryani, 2019

بمعنى عدم فعالية عدد إجتماعات لجنة المراجعة فى التأثير على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وتختلف تلك النتيجة مع دراسة (Kent and Stewart, 2008). فى ضوء ما سبق يتضح للباحث أن تلك النتيجة تدعم **الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة الحالية** بعدم وجود علاقة بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. ويمكن تفسير تلك النتيجة بأنه على الرغم من أن متوسط عدد الإجتماعات (٥,٥٨٢٤) على مستوى العينة ككل، وهو أعلى من الحد الأدنى الذى أشار إليه دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين المصرى فى ٢٠٠٨م، إلا أن هذه الإجتماعات قد تكون شكلية، ويتم تفريغها من مضمونها.

كما تظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (٥) وجود علاقة موجبة ودالة احصائيا عند مستوى معنوية (٥%) بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وهو ما يعنى أنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) فى لجنة المراجعة زاد ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وتتسق تلك النتيجة مع نتائج دراسات (Abdullah et al., 2015; Sellami and Fendri, 2017; Agyei-Mensah, 2018; Ernawati and Aryani, 2019)، وتختلف تلك النتيجة مع دراسة (Kent and Stewart, 2008). ويتضح للباحث أن تلك النتيجة لاتدعم **الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة الحالية** بعدم وجود علاقة بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. ويمكن تفسير ذلك بأن وجود لجان المراجعة المستقلة يساعد على توافر الحياد والاستقلال في تشكيلها، وعدم تحيز أعضاء اللجنة سواء فى الإتصال مع الأطراف الأخرى أو المناقشات أو إبداء التوصيات، ومن ثم يحقق استقلال لجنة المراجعة جودة التقارير المالية التى هى هدف أساسى للجنة المراجعة ومحصلة نهائية ناتجة من تفاعل العلاقات بين الأطراف المشتركة فى إعداد ومراجعة هذه التقارير(أحمد ، ٢٠٠٦).

وبإلقاء النظر على نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (٥) يلاحظ الباحث وجود علاقة موجبة وغير دالة احصائيا بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وتتسق تلك النتيجة مع نتائج دراسات (Abdullah et al., 2015; Sellami and Fendri, 2017; Agyei-Mensah, 2018; Ernawati and Aryani, 2019)، وتختلف تلك النتيجة مع دراسة (Kent and Stewart, 2008)، ويتضح للباحث أن تلك النتيجة تدعم **الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة الحالية** بعدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وقد يكون أحد الأسباب المحتملة لتفسير تلك النتيجة هو عدم وجود تباين فى الممارسة بين شركات العينة فيما يتعلق بحجم لجنة المراجعة حيث بلغ متوسط حجم لجنة المراجعة على مستوى شركات العينة (٣,٥٣٨٥) عضواً.

وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (٥) وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (٥%) بين تركز الملكية (٥% فأكثر) ومستوى

الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. ويلاحظ الباحث أن تلك النتيجة منطقية حيث أنه فى ضوء نظرية الوكالة، تتجه الشركات مع زيادة تركز الملكية إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات لتخفيض تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات (Fama and Jensen, 1983). كما تظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (٨%) بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وهذا يعنى أنه كلما زاد حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول فى نهاية العام زاد مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وتلك النتيجة منطقية حيث أن إنخفاض تكاليف إنتاج وتوفير المعلومات فى الشركات كبيرة الحجم سوف يقود إلى علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح فى التقارير المالية (Ousama et al., 2012). كما تظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (٥) عدم وجود علاقة دالة إحصائيا بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة، وتتسق تلك النتيجة مع دراسة (Manaligod, 2012)، وهذا يعنى عدم تأثر مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة كمتغير تابع بحجم مكتب المراجعة.

كما تظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (٥) وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى معنوية (١%) بين الرفع المالى (LEV_{it}) ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. وتتسق تلك النتيجة مع نتائج دراسة (Leventis and Weetman, 2004)، ويمكن تفسير تلك النتيجة فى ضوء نظرية الإشارات (Signaling Theory) بأن الشركات التى لديها معدلات منخفضة من الديون فى هيكلها المالى يكون لديها رغبة فى لفت الإنتباه إلى هيكلها المالى عن طريق زيادة مستوى الإفصاح.

٩. خلاصة البحث والدراسات المستقبلية

١.٩. خلاصة البحث

أشارت نتائج العديد من الدراسات الأكاديمية في الأدب المحاسبى إلى وجود فجوة تتعلق بتقييم مدى الإمتثال لمتطلبات الإفصاح الإلزامى، وعليه فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن هناك الحاجة لمزيد من البحوث فى هذا الصدد Schipper, 2007; Leuz and Wysocki, 2008; Hassan et al., 2009; Nekhili and Cherif, 2011; Omran and Abdelrazik, 2014) وقد جاء هذا البحث إستجابة لتلك المطالبات، من هذا المنطلق، استهدف هذا البحث دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة (عدد إجتماعات لجنة المراجعة، إستقلال أعضاء لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة) على مستوى الإفصاح المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، من خلال الإجابة عن التساؤل التالى: هل هناك تأثير خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في الشركات المساهمة المصرية؟ ومن أجل اختبار فرضيات البحث، تم الإستعانة بمؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة مكون من إحدى عشر بنداً للإفصاح. كما تم قياس المتغير المستقل المتمثل فى خصائص لجنة المراجعة كمايلى: تم التعريف الإجرائى لخاصية إجتماعات لجنة المراجعة بعدد مرات إجتماع اللجنة خلال العام، إستقلال أعضاء لجنة المراجعة بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالى حجم اللجنة، أما حجم لجنة المراجعة فقد تم تعريفه إجرائياً بعدد أعضاء لجنة المراجعة. وقد قام الباحث باختبار فرضيات البحث على عينة مكونة من ٩٦ شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية وتنتمى إلى أربعة عشر قطاعاً إقتصادياً غير مالى عن عام ٢٠١٦م. وباستخدام تحليل الإنحدار المتعدد، يوفر البحث الحالى دليلاً اختبارياً على وجود علاقة موجبة معنوية بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، عدم معنوية العلاقة بين (اجتماعات لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة) ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، أظهرت نتائج البحث وجود علاقة موجبة ودالة بين تركز الملكية ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة. أما عن أثر الرفع المالى على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، فقد أظهرت نتائج البحث الحالى وجود علاقة سالبة ودالة بين الرفع المالى و مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

٢.٩. الدراسات المستقبلية

فى ضوء ما توصل إليه البحث الحالى من نتائج، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التى يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية، ويتمثل أهمها فيما يلى:

(١) اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وتعديل القوائم المالية.

(٢) إجراء دراسة مقارنة عن علاقة خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة فى كل من الشركات المساهمة المملوكة للقطاع الخاص والشركات المساهمة المملوكة للقطاع العام.

(٣) اختبار أثر الملكية العائلية على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وإدارة الدخل الحقيقية.

(٤) اختبار العلاقة بين مكافأة مجلس الإدارة والمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

(٥) اختبار الملاءمة القيمية لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

(٦) اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وحجم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

المراجـــــع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أبوالعز، محمد السعيد. ١٩٩٥. نظرية الوكالة والدور التأثيرى لنظم معلومات المحاسبة الإدارية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ١٣٣:١٧٣.

أبو العز، محمد السعيد. ٢٠١٩ . *التحليل المحاسبى للقوائم المالية منهج معاصر*، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

أحمد ، زكريا عبده السيد . ٢٠٠٦ . مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة فى تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في شركات المساهمة المصرية ، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة بنها، السنة السادسة والعشرون ، العدد الأول : ٩٠٥ – ٩٤٦.

أحمد، ضياء محمد صلاح الدين. ٢٠١٥. العلاقة بين شفافية الإفصاح وأسعار وحجم تداول الأسهم فى إطار حوكمة الشركات: دراسة إمبريقية- تحليلية، *رسالة دكتوراة غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

الصيرفى، أسماء أحمد. ٢٠١٦. أثر مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبى*، جامعة عين شمس، مجلد ٢٠، العدد ٢: ١٢٥- ١٦٧.

الميهى، عادل عبدالفتاح مصطفى. ٢٠١٣. أثر خصائص الشركة على الإفصاح عن رأس المال الفكرى للشركات المصرية: مدخل تحليل المحتوى، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول: ٣-٦٣.

بلال، محمد سمير. ٢٠٠٥. دور الرقابة على جودة المراجعة فى تحقيق أهداف حوكمة الشركات، *المؤتمر السنوى الخامس لكلية التجارة جامعة الإسكندرية: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية*، المجلد الأول: ١- ٤٩.

حسان، مروة حسن محمد. ٢٠١٨. مدى فعالية لجنة المراجعة فى الحد من التلاعب فى الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١:٥٨- ١٠٦.

حسن، يوسف صلاح عبد الله. ٢٠٠٩ . محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي ، *مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، السنة الحادية والعشرون ، العدد الأول والثاني ، يناير وأبريل: ٨٣ – ١٢٧ .

رميلى، سناء محمد رزق. ٢٠١٨. أثر أهمية ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، جامعة بنى سويف، العدد الأول: ١- ٣٤.

سمعان، أحمد محمد شاكر حسن. ٢٠١٨. المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الإختيارى بعدم التماثل المعلوماتى فى سوق الأوراق المالية المصرية، *مجلة الفكر المحاسبى*، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، العدد الرابع: ١٣٥٨- ١٤٣٩.

عطية، ياسر السيد محمد، ٢٠١٣، "محددات مستوى الإفصاح الاختيارى فى التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية - دراسة اختبارية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عفيفى، هلال عبدالفتاح. ٢٠٠٨. العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختيارى، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثلاثين، العدد الأول: ٤٢٨-٤٩٨.

عفيفي، هلال عبد الفتاح. ٢٠١٧. خصائص القوائم المالية المعدلة فى الشركات المساهمة المصرية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٩، العدد الثانى: ٢٣٠- ٢٩٧.

على، محمود أحمد أحمد. ٢٠١٥. العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ٢: ٣- ٧٥.

عنانى، محمد عبدالسميع. ٢٠١١ . *التحليل القياسى والاحصائى للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS*، الطبعة الثالثة، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

مليجى، مجدى مليجى عبدالحكيم. ٢٠١٥. محددات الإفصاح المحاسبى عن رأس المال الفكرى وأثره على الأداء المالى: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية المسجلة، *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ١: ١٤٩-٢٣٦.

مركز المديرين المصرى، وزارة الإستثمار. ٢٠٠٨. *دليل عمل لجان المراجعة بجمهورية مصر العربية*، القاهرة، وزارة الإستثمار.

مركز المديرين المصرى، وزارة الإستثمار. ٢٠١١. *دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية*، القاهرة، وزارة الإستثمار.

مركز المديرين المصرى، وزارة الإستثمار. ٢٠١٦. *دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية*، القاهرة، وزارة الإستثمار.

قرار وزير الإستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥. معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥). *الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة*، *متاح على موقع: www.asa.gov.eg*

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

Abdullah, M., Evans, L., Fraser, I. and Tsalavoutas, I. 2015. IFRS mandatory disclosures in Malaysia: the influence of family control and the value (ir) relevance of compliance levels. *Accounting Forum*, 39 (4): 328-348.

Agyei- Mensah, B. 2019. The effect of audit committee attributes on compliance with IAS 24-related party disclosure: An empirical study. *International Journal of Law and Management* 61(1) DOI: 10.1108/IJLMA-03-2018-0056

Ahmed, K. and Courtis, J. K. 1999. Associations between corporate characteristics and disclosure levels in annual reports: *A meta-analysis. British Accounting Review*, 31: 35-61.

Al Mutawaa, A. and Hewaidy, A. 2010. Disclosure level and compliance with IFRSs: an empirical investigation of Kuwaiti firms. *International Business & Economics Research Journal*, 9 (5): 33-49.

Albitar, K. 2015 Firm characteristics, governance attributes and corporate voluntary disclosure: a study of Jordanian listed firms. *International Business Research*, 8 (3):1-10. http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v8n3p1

Allegrini, M. and Greco, G. 2013. Corporate boards, ACs and voluntary disclosure: evidence from Italian listed firms. *Journal of Management & Governance*, 17(1): 187-216.

Al-Shammari, B., Brown, P. and Tarca, A. 2008. An investigation of compliance with International Accounting Standards by listed companies in the Gulf co-operation council member states. *The International Journal of Accounting*, 43(4): 425-447.

Amzaleg, Y. and Barak, R. 2013. Ownership Concentration and the Effect of Related Party Transactions. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 9(2): 239-255.

Atanasovski, A. 2015. Empirical investigation into the determinants of compliance with IFRS 7 disclosure requirements. *AUDOE*, 11(2): 5-17.

Barako, D.G., Hancock, P. and Izan, H.Y. 2006. Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan firms. *Corporate Governance: An International Review*, 14 (2): 107- 125.

Beasley, M.S., Carcello, J.V., Hermanson, D.R. and Neal, T.L. 2009. The AC oversight process. *Contemporary Accounting Research*, 26(1): 65-122.

Bellora, L. and Guenther, T. W. 2013. Drivers of innovation capital disclosure in intellectual capital statements: Evidence from Europe. *The British Accounting Review*, 45 (4): 255-270

Boesso, G. and Kumar, K. 2007. Drivers of corporate voluntary disclosure: A framework and empirical evidence from Italy and the United States. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 20(2): 269-296.

Bronson, S.N., Carcello, J.V., Hollingsworth, C.W. and Neal, T.L. 2009. Are fully independent ACs really necessary? *Journal of Accounting and Public Policy*, 28 (4): 265-280.

Chen, S., Chen, X. and Cheng, Q. 2008. Do Family Firms Provide More or Less Voluntary Disclosure. *Journal of Accounting Research*, 46(3): 499-536.

Cohen, J., Hoitash, U., Krishnamoorthy, G. and Wright, A. 2013. The effect of AC industry expertise on monitoring the financial reporting process. *The Accounting Review*, 89(1): 243-273.

Davidson, R., Goodwin-Stewart, J. and Kent, P. 2005. Internal governance structures and earnings management. Accounting and Finance 45: 241–267.

Demir, V. and Bahadir, O. 2014. An investigation of compliance with international financial reporting standards by listed firms in Turkey. *Journal of Accounting and Management Information Systems*, 13(1): 4-34.

Denis, D. K. 2001. Twenty- Five Years of Corporate Governance Research and Counting. *Review of Financial Economics,* 10: 191- 212.

Eisenhardt, K. 1989. Agency Theory: An Assessment and Review. *The Academy of Management Review*: 57 - 74.

Engel , E. , Hayes , R. M. and Wang , X. 2010. Audit committee compensation and the demand for monitoring of the financial reporting process. *Journal of Accounting and Economics,* 49 (1-2): 1 – 19.

Ernwatai, D. and Aryani, Y. A. 2019. Controlling shareholders, audit committee characteristics, and related party transaction disclosure: Evidence from Indonesia. ***Journal of Finance and Banking***, 23(1):14-28. DOI: https:// doi.org/10.26905/jkdp.v23i1.2701

Fama, E.F. and Jensen, M.C. 1983. Separation of ownership and control. *Journal of Law and Economics*, 26(2): 301-325.

Fama, E.F. and Laffer, A. B. 1971. Information and Capital Markets: *Journal of Business,* 44: 289-298.

Favere-Marchesi, M. 2000. Audit quality in ASEAN. *International Journal of Accounting*, 35(1): 121-149.

Glaum, M., Schmidt, P., Street, D.L. and Vogel, S. 2013. Compliance with IFRS 3- and IAS 36- required disclosures across 17 European countries: company- and country-level determinants. *Accounting and Business Research*, 43 (3): 163-204.

Gramling, A. A., Maletta, M. J., Schneider, A., and Church, B. K. 2004. The Role of Internal Audit Function in Corporate Governance: A Synthesis of the Extant Internal Auditing Literature and Directions for Future Research. *Journal of Accounting Literature,* 23: 194 - 244.

Hassan, O., Romilly, P., Giorgioni, G., and Power, D. 2009. The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt. *The International Journal of Accounting*, 44(2): 79–102.

Ho, S.S. and Wong, K.S. 2001. A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure. *Journal of International Accounting, Auditing & Taxation*, 10 (2):139-156.

Institute of Directors in Southern Africa .2009. Draft report on governance for South Africa. Available at:www.ru.ac.za/media/rhodesuniversity/content/erm/documents/xx.%20King%203%20-%20 King%20Report.pdf

Jensen, M. and Meckling, W. 1976. Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(3):305-360.

Kent, P. and Stewart, J. 2008. Corporate governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards. *Accounting and Finance*, 48: 649-671.

Klein, A. 2002. AC, board of director characteristics, and earnings management. *Journal of Accounting and Economics*, 33(3):375-400.

Kohlbeck, M. J. and Mayhew, B. W. 2014. Are Related Party Transactions Red Flags?

Lee, K.-W. 2007. Corporate voluntary disclosure and the separation of cash flow rights from control rights. *Review of Quantitative Finance and Acconting*, 28: 393-416.

Leuz, C. and Wysocki, P. 2008. Economic consequences of financial reporting and disclosure regulation: A review and suggestions for future research. In Working paper. Available at:http://ssrn.com/abstract=1105398.

Leventis, S. and Weetman, P. 2004. Timeliness of financial reporting: applicability of disclosure theories in an emerging capital market. *Accounting and Business Research*, 34(1):43-56.

Manaligod, M. 2012. Related party transactions. *American International Journal of Contemporary Research*, 2(5): 26-31.

Mangena, M. and Pike, R. 2005. The effect of audit committee shareholding, financial expertise and size on interim financial disclosures. *Accounting and Business Research*, 35 (4) : 327-349.

Nekhili, M. and Cherif, M. 2011. Related parties transactions and firm's market value: the French case. *Review of Accounting & Finance*, 10 (3):291-315.

Oliveira, L., Rodrigues, L.L., and Craig, R. 2006. Firm-specific determinants of intangibles reporting: Evidence from the Portuguese stock market. *Journal of Human Resource Costing and Accounting*, 10(1): 11-33.

Omran, M.A. and Abdelrazik, M. 2013. The association between corporate governance and corporate disclosure: a critical review. *Journal of Public Administration and Governance*, 3 (3):94-107.

Ousama, A. A. and Fatima, A. H. 2010. Factors Influencing Voluntary Disclosure: Empirical Evidence From Shariah Approved Companies. *Malaysian Accounting Review*, 9(1): 85-103.

Ousama, A. A., Fatima, A. H. and Majdi, A. R. 2012. Determinants of intellectual capital reporting: Evidence from annual reports of Malaysian listed companies. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 2(2): 119-139. https://doi.org/10.1108/20421161211229808

Pozzoli, M. and Venuti, M. 2014. Related Party Transactions and Fiancial Performance: Is there a Correlation? Emperical Evidence from Italian Listed Companies. *Open Journal of Accounting* 3: 28-37.

Schipper, K. 2007. Required disclosures in Financial Reports. *The Accounting Review*, 82(2): 301–326.

Sellami, Y. M. and Fendri, H. B. 2017. The effect of audit committee characteristics on compliance with IFRS for related party disclosures: Evidence from South Africa. *Managerial Auditing Journal*, *32*(6): 603–626. https://doi.org/DOI 10.1108/MAJ-06-2016-1395.

Tsalavoutas, I. 2011. Transition to IFRS and compliance with mandatory disclosure requirements: what is the signal? *Advances in Accounting*, 27 (2): 390-405.

Wallace, W. A. 1980. The Economic Role of the Audit in Free and Regulated Markets. New York: Touche Ross & Co.

Wang, K., Sewon O, S. and Claiborne, M. C. 2008. Determinants and consequences of voluntary disclosure in an emerging market: Evidence from China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,* 17: 14-30.

Wu, P., Chen, Z., Gao, L. and Li, X. 2016. Managing reputation loss in China: In-depth analyses of financial restatements. *Chinese Management Studies* 10 (2): 312-345.

Yiadom, E. and Atsunyo, W. 2014. Compliance with international financial reporting standards by listed firms in Ghana. *International Journal of Business and Management*, 10(9): 1833-3850.

ملحق رقم (١)

قائمة بأسماء شركات عينة البحث

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
	قطاع الموارد الأساسية		قطاع الرعاية الصحية والأدوية		قطاع العقارات
١	الحديد والصلب المصرية	٣٣	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	٦٥	السادس من أكتوبر للتنمية والإستثمار
٢	اسيك للتعدين – اسكوم	٣٤	الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية	٦٦	التعمير والاستشارات الهندسية
٣	العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية	٣٥	النيل للأدوية والصناعات الكيماوية	٦٧	القاهرة للاستثمارات والتنمية
٤	حديد عز	٣٦	القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية	٦٨	المصريين للإسكان والتنمية والتعمير
٥	العامة لصناعة الورق – راكتا	٣٧	جلاكسو سميثكلاين	٦٩	الخليجية الكندية للإستثمار العقارى
	قطاع خدمات ومنتجات صناعيه وسيارات	٣٨	ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية	٧٠	العقارية للبنوك الوطنية للتنمية
٦	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء	٣٩	العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	٧١	المجموعة المصرية العقارية
٧	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع		قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	٧٢	العالمية للاستثمار والتنمية
٨	الشرق الحديثة للطباعة والتغليف	٤٠	الإسكندرية للغزل والنسيج – سيبنالكس	٧٣	مصر الجديدة للإسكان والتعمير
٩	المصرية لخدمات النقل والتجارة	٤١	العربية لحليج الأقطان	٧٤	مينا للاستثمار السياحي والعقارى
١٠	الكابلات الكهربائية المصرية	٤٢	النيل لحليج الأقطان	٧٥	العربية لاستصلاح الاراضى
١١	السويس للاكياس	٤٣	العربية ويولفارا للغزل والنسيج	٧٦	الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية
١٢	العربية للصناعات الهندسيه	٤٤	النصر للملابس والمنسوجات - كابو	٧٧	القاهرة للإسكان والتعمير
	قطاع التشييد ومواد البناء	٤٥	جولدن تكس للأصواف	٧٨	وادى كوم أمبو لإستصلاح الأراضى
١٣	العربية للخزف – ارامكو	٤٦	النساجون الشرقيون للسجاد		قطاع الأغذية والمشروبات
١٤	المصرية لتطوير صناعة البناء	٤٧	الشرقية للدخان - ايسترن كومباني	٧٩	المصرية للنشا والجلوكوز
١٥	مصر بنى سويف للأسمنت		قطاع السياحة والترفيه	٨٠	العربية لمنتجات الألبان - آراب ديرى
١٦	روبكس لتصنيع البلاستيك والأكريلك	٤٨	رمكو لإنشاء القرى السياحية	٨١	القاهرة للدواجن
١٧	الإسكندرية لأسمنت بورتلاند طرة	٤٩	شركة التعمير السياحي	٨٢	مطاحن مصر العليا
١٨	أسمنت بورتلاند طرة المصرية	٥٠	المصرية للمشروعات السياحية العالمية	٨٣	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة
١٩	جنوب الوادى للأسمنت	٥١	شارم دريمز للاستثمار السياحي	٨٤	الإسماعيلية مصر للدواجن
٢٠	العز للسيراميك والبورسلين	٥٢	المصرية للمنتجعات السياحية	٨٥	مطاحن وسط وغرب الدلتا
٢١	ليسيكو مصر	٥٣	شركة رواد السياحة – الرواد	٨٦	مطاحن مصر الوسطى
٢٢	النصر للاعمال المدنيه	٥٤	اوراسكوم للفنادق والتنمية	٨٧	الدلتا للسكر
٢٣	اكرو مصر للشدات والسقلات المعدنية	٥٥	بيراميزا للفنادق والقرى السياحية	٨٨	مطاحن شمال القاهرة
٢٤	الحديثة للمواد العازلة	٥٦	رواد مصر للاستثمار السياحي	٨٩	مطاحن ومخابز الإسكندرية
٢٥	دلتا للإنشاء والتعمير		قطاع الكيماويات	٩٠	مصر للزيوت والصابون
٢٦	الجيزة العامة للمقاولات	٥٧	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما	٩١	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
٢٧	مصر للأسمنت – قنا	٥٨	المالية والصناعية المصرية	٩٢	الدولية للمحاصيل الزراعية
٢٨	مصر لصناعة التبريد والتكييف	٥٩	مصر لصناعة الكيماويات		قطاع الإعلام
٢٩	السويس للأسمنت	٦٠	ابو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	٩٣	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
	قطاع الإتصالات	٦١	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات		قطاع الموزعون وتجار التجزئة
٣٠	المصرية للإتصالات	٦٢	سيدى كرير للبتروكيماويات - سيدبك	٩٤	مصر للأسواق الحرة
٣١	المصرية لخدمات التليفون المحمول	٦٣	سماد مصر	٩٥	القاهرة للخدمات التعليمية
	قطاع الغاز والبترول		قطاع المرافق	٩٦	العامة للصوامع والتخزين
٣٢	الإسكندرية للزيوت المعدنية	٦٤	غاز مصر		

ملحق رقم (٢)

قائمة بالبنود المتضمنة بمؤشر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

م	بنود الإفصاح
١	الإفصاح عن أسماء الأطراف ذوى العلاقة
٢	الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين الأطراف المتعاملة والشركة
٣	الإفصاح عن طبيعة التعامل
٤	الإفصاح عن حجم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
٥	الإفصاح عن قيمة الأرصدة (المدينة و الدائنة) المستحقة عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
٦	الإفصاح عن مستحقات مزايا أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين
٧	الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها المتعلق بقيمة الأرصدة المستحقة
٨	الإفصاح بأن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تثبت فى سياق معاملاتها العادية
٩	الإفصاح بأنه يتم إعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من مجلس الإدارة
١٠	الإفصاح بأن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التى قامت بها الشركة تمت بنفس أسس التعامل مع الغير
١١	الإفصاح عن السياسة التى يتم بها تسعير المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة (السعر المحايد/ أو السعر المقارن)

Impact of the Characteristics of the Audit Committee on the Level of Disclosure of Transactions with Related Parties

"An Empirical Study"

El-Sayed H. S. Belal

Lecturer, Department of Accounting, Faculty of Commerce,

Zagazig University, Egypt

Abstract

This study examines the impact of the characteristics of the audit committee on the level of disclosure of transactions related parties, And that is through three variables related to the application of the audit committee, namely the number of meetings of the audit committee, the independence of members of the audit committee, the size of the audit committee, in addition to four controlling variables, which are the size of the audit office, ownership concentration, firm size And the leverage, the researcher reached using the multiple regression model to a positive relationship between the independence of members of the audit committee and the level of disclosure of transactions related parties, while there is no relationship between (the number of meetings of the audit committee, size of the Audit Committee) and the level of disclosure of transactions related parties, and that is by drawing on a sample of 96 Egyptian companies listed on the Cairo and Alexandria Stock Exchange (CASE) and belongs to the non-financial sectors during the year 2016.

***Key words**: Audit Committee, Related Party Transactions, Disclosure.*